گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 4, No. 3, pp. 605–620, December-2016
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 2518-5128
journals.uoz.edu.krd

موقف بريطانيا من القضية الكوردية في العراق 1961 – 1975

خليل علي مراد[1] و ميهفان محمد حسين[2]
[1]قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة صلاح الدين، أقليم كوردستان – العراق.
[2]قسم التاريخ، فاكولتي العلوم الإنسانية، جامعة زاخو ، إقليم كوردستان – العراق.
https://doi.org/10.26436/2016.4.3.296

الخلاصة:

حظيت القضية الكوردية في كوردستان العراق خلال سنوات 1961 – 1975 بأهمية خاصة في التاريخ الكوردي المعاصر، إذ جابهت الحركة الكوردية الحكومات العراقية المتعاقبة طوال أربعة عشر سنة، بغية نيل الحقوق القومية للكورد في العراق، ونتيجة لذلك فإن تداعيات القضية الكوردية في كوردستان العراق حظيت خلال هذه المدة بأهتمام الدول التي تمتلك مصالح مهمة في العراق. وهذا ما جلب التأثيرات الدولية على القضية الكوردية في العراق لاسيما البريطانية . نظراً للدور البريطاني و تواجدها التاريخي في العراق، فضلا عن تأثير السياسة البريطانية على مصير عموم الكورد في منطقة الشرق الأوسط و بشكل خاص على كوردستان العراق في العهد الملكي من حكم العراق.

عقب ثورة 14 تموز 1958 في العراق، تغير موقع بريطانيا و خسرت أهم مناطق نفوذها في العراق مع سقوط النظام الملكي فيه، و نتيجة لإنكار النظام الجديد للحقوق القومية الكوردية التي تم الإعتراف بها في الدستور العراقي، و مع عدم التوصل الى حل سلمي للقضية الكوردية في العراق، اندلعت الحركة الكوردية المسلحة (المعروفة في أدبيات تاريخ الكوردي المعاصر بثورة أيلول) في 11 أيلول 1961. و التي حاولت من خلالها قيادة الحركة الكوردية المسلحة المتمثلة في شخص ملا مصطفى البارزاني (1903– 1979)، نيل مساندة الحكومة البريطانية السياسية و المادية نتيجة لتردي علاقاتها مع عبد الكريم قاسم، وعلى الرغم من عدم تحقق ذلك إلا أن الحكومات العراقية كانت تجد في بريطانيا المتهم الأول بتقديم الدعم المادي للحركة الكوردية في العراق دون أدلة واضحة وملموسة، و ربما ذلك يرجع الى تاريخ الاحتلال و الانتداب البريطاني في العراق عقب الحرب العالمية الأولى، هذا الى جانب النفوذ الكبيرة الذي كانت تتمتع به بريطانيا في العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١ – ١٩٥٨) في العراق. إلا أنه في الواقع كانت السياسة البريطانية على الدوام تفضل التعامل مع الحكومات العراقية للحفاظ على مصالحها النفطية في العراق، وكانت تتجنب أية معوقات ومشاكل تثير حفيظة الساسة العراقيين و تضر بعلاقاتها مع الحكومة العراقية، بل حاولت بريطانيا على الدوام تحسين علاقاتها مع الحكومة العراقية، و في بعض الأحيان قدمت لها مساعدات مادية وعسكرية للقضاء على الحركة الكوردية. إلا أن ذلك لم يمنعها من محاولة إستغلال الحركة الكوردية المسلحة في العراق لصالح مصالحها الاقتصادية المتعلقة باستغلال النفط، فضلاً عن خوفها من أن تمتع العراق بالسلام الداخلي سوف يفسح لها المجال لتوجيه أطماعها التوسعية نحو الخليج العربي، المنطقة التي تحظى بالأهمية الاستراتيجية للنفوذ و المصالح البريطانية في عموم الشرق الأوسط. و هذا يوضح أن الحركة الكوردية المسلحة كانت ذات تأثير مزدوج بالنسبة للسياسة البريطانية في العراق و الخليج العربي، ولهذا فإن الدعوات الكثيرة من جانب القيادة الكوردية وحتى من داخل بريطانيا للحكومة البريطانية، بتقديم المساندة السياسية و الدعم المادي لحركة الكوردية في العراق خلال هذه المدة، كانت الإستجابة لها من جانب الحكومة البريطانية تندرج ضمن هذه السياسة البريطانية تجاه الحركة الكوردية في العراق .

الكلمات الدالة: *القضية الكوردية، بريطانيا، العراق، النفط .*

المقدمة:

إن دراسة السياسة البريطانية تجاه الحركة الكوردية خلال سنوات 1961 – 1975، يلقي الضوء على بعض الجوانب غير المدركة فيما يتعلق بالقضية الكوردية عقب انهيار الحكم الملكي في العراق، إذ تبحث هذه الدراسة عن الدعم المزعوم الذي كانت تقدمه بريطانيا لثورة الكوردية مع بداية اندلاعها ضد حكومة عبد الكريم قاسم (1958 – 1963)، الذي اتهم قيادة الحركة الكوردية بتلقيها الدعم المادي من الحكومة البريطانية ومن سفارتها في بغداد، كما تلقي الدراسة الضوء على كيفية تأثير التقلبات التي جرت على العلاقات البريطانية – العراقية على تعامل الساسة البريطانيين مع القضية الكوردية في كوردستان العراق، فضلآ عن أن موقع بريطانيا في الشرق الأوسط أصبح مهددآ وكانت الدوائر السياسية البريطانية تصارع للحفاظ على ماتبقى من مصالحها في المنطقة ومن ضمنها في العراق، إذ إن بريطانيا كانت لا تزال ذات تأثير في منطقة الخليج العربي وتمتلك علاقات تاريخية مع دول المنطقة. كما إن العلاقات البريطانية – العراقية شهدت الكثير من التقلبات خلال هذه المدة، بعدما كانت بريطانيا تحظى بالنفوذ الأبرز على الساحة العراقية خلال العهد الملكي. فإن تغيير الموقع البريطاني في العراق ألقي بظلاله على الحركة الكوردية في كوردستان العراق، و أثر بصورة مباشرة على وجهة نظر الساسة البريطانيين تجاه الحركة الكوردية في العراق، و هذه أبرز السياسة البريطانية تجاه القضايا الداخلية في العراق بصورة أوضح و بشكل خاص تجاه القضية الكوردية في العراق.

تأتي أهمية هذه الدراسة من أن تسليط الضوء على الموقف البريطاني من الثورة الكوردية في العراق يؤدي الى توضيح العديد من الخفايا الداخلية للسياسة العراقية تجاه القضية الكوردية في العراق، فضلآ عن إزالة الغموض عن بعض معالم الحركة الكوردية وكيفية تعامل عقلية قيادة الحركة الكوردية مع الدول ذات النفوذ البارز في العراق ومنطقة الشرق الأوسط. فضلآ عن بيان موقع الحركة الكوردية من وجهة نظر إحدى القوى المؤثرة في السياسة الدولية .

يعود اختيار هذه الدراسة الى أن الدراسات عن السياسة البريطانية تجاه القضية الكوردية في كوردستان العراق توقفت عند حد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يحظ الموقف البريطاني تجاه الحركة الكوردية في العراق عقب هذه المدة بأهمية خاصة. فضلآ عن أن التغييرأت التي جرت على الساحة العراقية وتعاقب الحكومة على سلطة في بغداد خلال أستمرار الحركة الكوردية المسلحة طوال 14 سنة ، محفزآ مهمآ لتوضيح السياسة البريطانية بصورة أكثر دقة .

أستندت الدراسة على العديد من المصادر تنوعت بين المذكرات الشخصية والوثائق البريطانية، والمصادر المختصة بالموقف الدولي من القضية الكوردية خلال هذه المدة التاريخية، إذ لم تحظ بعض المصادر بالنصيب الأكبر. فقد كشفت مذكرات السفير البريطاني همفري ترفيليان (1958 – 1961) Humphrey Trevelyan في بغداد جانبآ مهمآ من مسألة الدعم المادي لثورة الكوردية في بدايتها، و يوضح وجهة نظر الحكومة البريطانية تجاه الاقتتال الداخلي بين الحركة الكوردية والحكومة العراقية. كما استفادت الدراسة بصورة خاصة خلال مدة نهاية الستينات والى عقد أتفاقية الجزائر 1975 من الوثائق البريطانية غير المنشورة و التي كشف عنها حديثآ من الارشيف الوطني البريطاني National Archive في لندن ، إذ ألقت هذه الوثائق الضوء على الموقف البريطاني من الحركة الكوردية بصورة واضحة، ومدى تأثير عامل النفط في العراق على السياسة البريطانية تجاه القضية الكوردية في العراق، كما أزالت الغموض عن سياسة البريطانية تجاه أتفاقية 11 أذار 1970 وعن أتفاقية الجزائر 1975.

أولآ: مسألة دعم السفارة البريطانية للحركة الكوردية في العراق ١٩٦١:

يعد يوم 14 تموز 1958 بداية عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر. فقد تم القضاء على النظام الملكي ليحل محله نظام جمهوري و اعلنت السلطة الجديدة استعدادها للأعتراف بالحقوق القومية الكوردية، كما صدر دستور مؤقت اكد في مادته الثالثة بأن ((العرب والأكراد هم شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية...))[1] . من جهة أخرى فإن

إعتراف الأتحاد السوفيتي بالثورة وشرعية السلطة الجديدة، و بأنه سيقف ضد جميع التحديات والمخاطر التي تواجه العراق الجديد. [2] و الشكوك التي أحاطت بعودة ملا مصطفى البارزاني من الأتحاد السوفيتي، والذي أستقبل بحفاوة رسمية وشعبية في بغداد في 6 تشرين الاول 1958، ومن ثم عودة اللأجئيين الكورد الى العراق من الأتحاد السوفيتي .[3] وخروج العراق من حلف بغداد في أذار 1959 (الذي تغير أسمه بعد ذلك الى حلف السنتو) [4] . كل هذا ولد لدى الساسة البريطانين توجساً كبيراً من تغير موازين القوى لصالح الأتحاد السوفيتي على حساب مصالح وموقع بريطانيا في العراق والمنطقة.

تمتعت بريطانيا بعلاقات متميزة مع العراق خلال العهد الملكي، الذي كانت سياسته الخارجية مع الأتجاه العام للسياسة البريطانية . إلا أنه عقب تورة 14 تموز طرأ تغييراً كبير على سياسة العراق الخارجية، إذ أعلن عن إلتزامه سياسة الحياد الأيجابي وعدم الأنحياز وقرر فك الأرتباط بالسياسة البريطانية، وإقامة علاقات متكافئة مع بريطانيا ومع جميع دول العالم. و رغم ذلك سلك عبدالكريم القاسم (رئيس الوزراء العراقي) سلوكاً حذراً في تعامله مع بريطانيا ، ففي 22 كانون الثاني 1959طلب من السفير البريطاني تجهيز العراق بالأسلحة الثقيلة، وأظهر رئيس الوزراء العراقي رغبة العراق في أن تبقى بريطانيا مصدراً لتجهيز السلاح للقوات العسكرية العراقية. إلا أن الوضع تأزم بعد مطالبة عبدالكريم القاسم بالكويت عام 1961، إذ هددت بريطانيا على لسان سفيرها وملحقها العسكري في بغداد بالتدخل جدياً إذا اقدم العراق على أحتلال الكويت بالقوة.[5] الى جانب ذلك كان هناك خلاف بين الطرفين حول قانون رقم (80) لسنة 1961 الذي اصدرته الحكومة العراقية بخصوص استثمار النفط العراقي. [6]

حظيت الثورة وقائدها عبد الكريم القاسم بدعم الشعب الكوردي والحزب الديمقراطي الكوردستاني ورئيسه ملا مصطفى البارزاني، خلال العامين الأوليين من بداية الثورة . إلا ان عوامل وحوادث عدة أدت الى تدهور تلك العلاقة بين الطرفين تدريجياً، وعلى الرغم من المحاولات العديدة والكثير من اللقاءات بين عبد الكريم القاسم وملا مصطفى البارزاني إلا أنه تبين ان عبد الكريم القاسم بلغ مرحلة القطيعة مع الحركة الكوردية في الأشهر الأخيرة من سنة 1960.[7]

حاول ملا مصطفى البارزاني في مثل هذه الظروف كسب ثقة الجانب البريطاني بدعمه في الصراع المحتوم القادم مع الحكومة العراقية ، حيث اجرى لقائين في بغداد مع السفير البريطاني همفري تريفيليان (1958 – 1961) [8] الاول في 21 شباط، و الثاني في 28 شباط 1960 ، ولكن دون جدوى حيث كان رد من السفير البريطاني بقوله ((أنني هنا كممثل للحكومة البريطانية وعلاقاتها قائمة مع الحكومة العراقية فقط . وأاننا نرغب بأقامة علاقات ودية مع كافة أبناء الشعب العراقي، وبضمنهم البارزانيين، إلا أنه لا يمكن ان تكون هناك علاقات مباشرة وخاصة معهم)). وعلى الرغم من أن السفارة البريطانية أبلغت وزارة الخارجية العراقية بقيامها بهذه اللقاءات إلاً ان الاخيرة لم تبد اي أعتراض.[9] و لكن تبين لاحقاً انه كان للقاء البارزاني مع السفير البريطاني تأثير كبير على تغيير موقف عبد الكريم القاسم من القيادة الكوردية.

عقب أندلاع القتال بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية في 11 أيلول 1961، أتهم عبد الكريم القاسم في مؤتمر عقده في 23 أيلول 1961 الحكومة البريطانية بالوقوف ضد الحكومة العراقية وانها وراء تمويل الحركة الكوردية وتحريكها ضد العراق حيث قال ((لقد صرفت السفارة البريطانية ما يقارب نصف مليون باون على هذه الأعمال العدوانية...)). [10]

نفى السفير البريطاني في العراق همفري تريفيليان أتهامات رئيس الوزراء العراقي هذه قائلاً ((إتهم قاسم بريطانيا بقيامها بتحريض الكورد على مثل هذا العمل، بعد أن أفشلت بريطانيا خطته للسيطرة على الكويت .. وأنه إتهم بريطانيا بأنفاق مبلغ قدره نصف مليون باون لتشجيع الكورد على القيام بمحاولتهم ...وغيرها من الإتهامات التي كان من السهل تصديقها))، إذ يشير السفير البريطاني في بغداد الى مصدر هذه الأتهامات العراقية لبريطانيا قائلاً ((بأنه في أحد أيام فصل الربيع كان قد تجول في جبال كوردستان ورافقه شخصان مع جندي عراقي لحراستهم، وكانت السفارة البريطانية قد أعلمت الحكومة العراقية بقيام السفير بهذه الزيارة، وحينما صعد همفري ترفيليان الجبل لم

يستطع الجندي العراقي مرافقته، وبالإستناد على أحداث هذه الزيارة بنى رئيس الوزراء العراقي روايته وإتهم بريطانيا بتمويل الحركة الكوردية ماديآ بنصف مليون باون بريطاني في ذلك اليوم في الجبل)).[11] فضلآ عن نفي همفري تريفيليان لأتهامات الحكومة العراقية، فأنه قدم احتجاج رسمي الى وزارة الخارجية العراقية ((رفض ذلك ولكن بأسلوب لطيف وأغلقت القضية)).[12]

يؤيد غالبية الباحثين والأكاديمين العراقيين رواية عبد الكريم قاسم حول الدعم البريطاني للحركة الكوردية فيذكر أحد الباحثين((ونستنتج من ذلك أنه رغم نفي السفير ، فإنه من المحتمل ضلوع بريطانيا لتخفيف الضغط على الشركات النفطية وعن المطالبة بالكويت، كما أن جسامة المبلغ ربما تبرر تسليمه يدآ بيد)) [13]. ولكن بعد الكشف عن جميع الوثائق الخاصة بتلك المدة في الأرشيفات البريطانية تبين بوضوح بأنه لم يكن لبريطانيا أية دعم مادي أو يد في اندلا ع الثورة الكوردية ضد حكومة عبد الكريم قاسم . بل أن التقارير البريطانية تبين ان الحركة الكوردية في العراق اصبحت تشكل خطر على المصالح النفطية البريطانية . فيذكر تقرير بريطاني بأن ((هناك تمرد لكورد العراق بقيادة ملا مصطفى البارزاني ... وصل الأمر الى درجة خطرة لأنهم أصبحوا في وضع يستطيعون فيه تهديد حقول النفط البريطانية في كركوك ويقتربون من من أبار نفط الموصل ... بعد تخريبهم لأنبوب النفط قرب كركوك في أب 1962 وإقدامهم على خطف موظفين البريطانيين)). [14] وفي الأخير يؤكد همفري تريفيليان بكل وضوح بأن الحكومة البريطانية لم تلبي أية مطالب لمساعدة ودعم الحركة الكوردية في العراق بقوله((أثناء عملي في السفارة أتهمنا [قاسم] نحن الأنكليز بالتعاون مع الشيوعيين وأننا قمنا بتحريض الكورد وغيرها من الأتهامات التي كان من السهل تصديقها. والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تستجب أبدآ لمطالب الحركة الكوردية...)).[15]

ثانيآ: موقف البريطاني من القضية الكوردية خلال حكم عبد السلام عارف 1963–1966:

جاءت نهاية حكم عبد الكريم القاسم بعد قيام البعثيين والقوميين بإنقلاب 8 شباط 1963 وتسلم عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية، و لم تكن الولايات المتحدة الامريكية بعيدة عن هذا الانقلاب ، فقد ذكر جيمس إيكنز J. Eknis و هو من موظفي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد، أن ((المخابرات المركزية الأمريكية CIA لعبت دورآ في أنقلاب البعث ولقد أعتبرنا وصول البعثيين الى الحكم لإستبدال حكومة تؤيد الأتحاد السوفيتي بأخرى تؤيد أمريكا، وأن مثل هذه الفرص قلما تتكرر)).[16] واكد ذلك علي صالح السعدي (أمين سر قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي) بقوله ((جئنا الى السلطة بقطار أمريكي)).[17]

كان قادة الأنقلاب قد اتصلوا بقيادة الحركة الكوردية أثناء التحضير للإنقلاب وتعهدوا بأن يحققوا جميع مطالبها، إلا أنه بدا واضحآ بعد عقد العديد من الأجتماعات بين السلطة الجديدة والوفد المفاوض من جانب الحركة الكوردية، أنهم لا يريدون وضع حلول عادلة للقضية الكوردية، وكان غرضهم من الوعد الأولي تحييد الحركة الكوردية أثناء قيامهم بالإنقلاب وإطلاق يدهم فيما بعد لتصفية خصومهم. [18] .

و في هذه المرحلة دعت بريطانيا الى الوصول الى تسوية للقضية الكوردية عن طريق الحوار والحل السياسي ، رغبة منها في الحفاظ على مصالحها النفطية و اعتقادآ منها بان الاتحاد السوفيتي قد يستغل الحركة الكوردية لتعزيز نفوذه في المنطقة . فقد اشار السفير البريطاني في واشنطن في برقية بعثها الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 15 شباط 1963 بان على حكومته ((إجبار الحكومة العراقية على التوصل الى تسوية معهم[الحركة الكوردية] و إذا أمتنعت الحكومة العراقية معالجة المشكلة الكوردية فأن الكورد ربما يستغلون الفرصة لمحاولة خلق نوع من دولة كوردية ذات حكم ذاتي ، وفي تلك الحالة فإن الكورد سوف يبحثون عن دعم خارجي، والذي من أجله سوف يلتفتون الى الأتحاد السوفيتي ... ومن المحتمل ان يجني الاتحاد السوفيتي المكاسب)) [19].

على اي حال، لم تؤد المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية الى نتيجة بسبب عدم جدية الحكومة العراقية التي بدات بأتخاذ عدة أجراءات أستعدادآ لشن هجوم عسكري شامل على كوردستان، وفي 10 حزيران 1963 أعلنت أن مناطق البلاد الشمالية منطقة عسكرية. وشنت هجومآ شاملآ على كوردستان وفق خطة شاركت فيها قوات من الجيش السوري مشاركة فعلية، وسميت تلك الخطة ب (عملية دجلة) وبدأ الهجوم في 14- 15 حزيران بمشاركة القوات الجوية ولوائين من الجيش.[20] و حظيت هذه العملية العسكرية بدعم وتأييد حلف السنتو، و شارك ضباط بريطانيون كبار من أركان السنتو في عمل لجنة التنسيق المؤلفة من الممثليين العسكريين للعراق و تركيا وايران مشاركة مباشرة . وأبدت الحكومة البريطانية كامل أستعدادها لوضع قواعدها العسكرية في الشرقين الأدنى والأوسط لأهداف قمع الحركة الكوردية ، وكان هناك أتصال دائم بين السفارة البريطانية في بيروت وقادة حزب البعث لتنسيق الجهود مع تركيا بخصوص السماح لطائرات سلاح الجو العراقي بالدخول الى الأجواء التركية لملاحقة المقاتلين الكورد وقصف القرى الكوردية.[21] كما كانت بريطانيا أحدى الدول المصدرة للأسلحة الثقيلة الى العراق . اذ كانت الحكومة البريطانية قد أعطت موافقتها على تزويد الجيش العراقي بأسلحة جديدة، ومن ضمنها طائرات ((هوكر هنتر)) الفعالة جدآ في الحروب الجبلية. ففي 25 مايس 1963 صرح متحدث بأسم وزارة الخارجية البريطانية بأن حكومة بريطانيا وافقت على أرسال شحنات من الاسلحة للحكومة العراقية، وحالما تسلم العراق شحنات من الأسلحة والذخيرة من بريطانيا بدأ حربه الشاملة ضد الكورد. [22]

دعمت الحكومة البريطانية العراق بقوة من الناحية العسكرية والسياسية في حربه ضد الحركة الكوردية ، و قد صرح السفير البريطاني في طهران أن الحركة الكوردية تهدد مصالح بريطانيا في العراق لذلك وجب مساعدة حكومة البعث و تعزو جريدة صنداي تلغراف Sunday Telegraph الدعم البريطاني للحكومة العراقية في حربها تجاه الكورد الى((قيام الثوار الأكراد بهجمات على منشات النفط)). [23] و الواقع أن الدعم البريطاني وصفقات الأسلحة البريطانية سبقت الهجمات الكوردية على حقول النفط، لهذا يلاحظ ان الحركة الكوردية هددت ، على لسان جلال طالباني ، بريطانيا بإلحاق الاذى بالمصالح البريطانية في حال استمرار دعمها لحكومة البعث ، وبالفعل بدات القيادة الكوردية في تنفيذ تهديدها في تاريخ 7 تموز 1963 ونفذت سلسلة من الهجمات المنظمة على المنشأت النفطية في عين زالة في لواء الموصل واستمرت هذه الهجمات الى أن وصلت الى حقل نفط جمبور في كركوك .[24]

أدان أعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال البريطاني قرار الحكومة البريطانية تقديم المساعدة للعراق في حربه ضد الكورد و وصفوه ((بالعار على بريطانيا)). ونشر عضو اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمال (بان ميكاردو B. Micardo) بيانآ شجب فيه صفقة الاسلحة البريطانية مع الحكومة العراقية فكتب يقول ((لا يمكن للجيش العراقي القبض على المقاتلين الكورد و لهذا تنتقم منهم بتدمير القرى الكوردية تاركا النساء والاطفال دون مأوى. أن ما تقوم به الحكومة البريطانية من بيع شائن للسلاح لاستخدامه ضد السكان المدنيين العزل يتناقض وبشكل صارخ مع المتطلبات الحالية للعالم اجمع)). [25]

خلال هذه المرحلة كانت قيادة الحركة الكوردية تحظى بدعم غير مسبوق من الأتحاد السوفيتي [26] ، والذي أراد من خلال جمهورية منغوليا الشعبية طرح المسالة الكوردية والإنتهاكات العراقية بحق الشعب الكوردي في هيئة الأمم المتحدة، الا أن الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا، وقفت ضد هذه الخطوة و وقفت الى جانب الحكومة العراقية.[27]

استغل عبد السلام عارف الصراعات الموجودة بين قيادات الحزب البعث و دبر انقلابآ ضدهم في 18 تشرين الثاني 1963 .[28] وعلى الرغم من التوصل الى أتفاقية أو تسوية 10 شباط 1964 بين الحكومة العراقية و قيادة الحركة الكوردية ، إلا ان تطور الأحداث، وعدم رغبة عبد السلام عارف في تحقيق المطالب الكوردية، أدى الى نشوب الحرب مجدداً بين الطرفين عندما شن الجيش العراقي هجومآ شاملآ في 3 نيسان 1965. [29]

كتب الملحق العسكري البريطاني في السفارة البريطانية ببغداد تقريراً في ١٩٦٤ حول وضع التحصينات في معسكرات الجيش العراقي الذي يقاتل الحركة الكوردية في كوردستان العراق. و ذكر التقرير بهذا الخصوص ((إن الترتيبات الدفاعية في أكثرية معسكرات الجيش العراقي في كردستان مضحكة. فالمعسكرات تشابه معسكرات المناورات في أوقات السلم و ليس معسكرات في أوقات الحركات العسكرية ...)) [30] و قد اوضح التقرير أن الوضع العسكري للجيش العراقي في غاية الأهمية للمصالح البريطانية في العراق التي تتأثر كثيراً بمدى فاعلية هذا الجيش واستعداداته و بما يحققه الجيش العراقي من تقدم عسكري في كوردستان.

ان السياسة البريطانية الداعمة للحكومة العراقية بلغت حد رفض منح تأشيرات الدخول الى بريطانيا للشخصيات والقيادات الكوردية خوفآ من رد الفعل السياسي العراقي وتأثيره على العلاقات البريطانية العراقية. فعندما تقدم جلال الطالباني بطلب تأشيرة الدخول الى بريطانيا لدى السفارة البريطانية في برلين في نيسان 1965، يذكر تقرير بريطاني ((أن منح تاشيرة الدخول الى جلال الطالباني ...سوف يكون بالتاكيد غير مرحب به من قبل الحكومة العراقية وقد أوضحت بغداد هذا الأمر...)).[31] وعلى الرغم من الرفض المتكرر لمنح تاشيرة الدخول لجلال الطالباني ، و لكن سمح له في النهاية بدخول الأراضي البريطانية بعدما أمتثل لشروط السفارة البريطانية وقد ((أوضح جلال الطالباني ان مجيئه الى بريطانيا من اجل الدعاية للقضية الكوردية، دون ان يجري اتصالات او يجتمع مع رفقائه السياسين في بريطانيا)). [32] و كانت السفارات البريطانية تحذر القيادات الكوردية عند دخول أراضي المملكة المتحدة من العمل السياسي و أثارة المشكلات السياسية التي تسيء للعلاقات البريطانية – العراقية.[33]

زار جلال الطالباني أثناء وجوده في بريطانيا مجلس العموم البريطاني بدعوة من بعض أعضائه وعقد مؤتمرآ صحفياً فيه، كما أنه ظهر على شاشة تلفيون هيئة الأذاعة البريطانية BBC [34] . و اوضح إنتهاكات الجيش العراقية ضد الكورد، بما في ذلك أستخدام الأسلحة الكيمياوية ضدهم، كما أنتقد الموقف البريطاني بشدة بسبب تزويد العراق بالأسلحة، وبالأخص طائرات الهوكتر – هنتر التي تقصف الشعب الكوردي.[35] و قد جوبهت زيارة ونشاطات جلال الطالباني في لندن، باحتجاج رسمي من قبل الحكومة العراقية من خلال سفيرها في لندن . [36]

عبر رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون Harold Wilson (١٩٦٤ – ١٩٧٠) [37] عن موقف المملكة المتحدة في حزيران 1965 في مجلس العموم البريطاني ، حينما أكد أن القضية الكوردية شأن عراقي داخلي وأن بريطانيا تعرب عن دعمها لإحلال السلام بين الطرفين و بأن ((حكومة صاحبة الجلالة شجعت في مناسبات معينة كل من الطرفين على التوصل الى حل سلمي)). [38]

بعث ملا مصطفى البارزاني في 22 تموز 1965 برسالة الى رئيس الوزراء البريطاني ويلسون راجياً اياه مساعدة الشعب الكوردي وحركته وانه يثمن اية مساعدة مادية او معنوية وطالبه بشدة أن وقف مبيعات الأسلحة البريطانية للحكومة العراقية، وبالأخص الغازات السامة التي يستعملها الجيش العراقي ضد الشعب الكوردي.[39] كما طلب البارزاني من مندوب بريطانيا في الامم المتحدة لورد كارادون Lord Caradon ، من خلال رسالة بعثها له في شهر تموز 1965 ان يستخدم نفوذه الكبيرة داخل الامم المتحدة لكي يمنع ((الظلم والوحشية)) التي يتعرض له الشعب الكوردي ، وإيقاف بيع الاسلحة للحكومة العراقية التي تستخدمها ضد الكورد ، كما ان قيادة الحركة الكوردية تتطلع الى اي دعم بريطاني معنوي أو مادي [40] .

يبدو ان رسائل البارزاني فتحت قناة الاتصالات مع الحكومة البريطانية، إذ يذكر مسعود البارزاني بأن الحكومة البريطانية أتصلت بالقيادة الكوردية في ٢٩ ايلول 1965 و طلبت منها المشاركة في محاولة أنقلاب عسكري في العراق بالتعاون مع ضباط عسكريين كبار من الجيش العراقي. وبالفعل وصل مندوب عن الحكومة البريطانية هو جوليان أيمري في تاريخ 3 تشرين الأول 1965 للأجتماع بملا مصطفى البارزاني، غير أن معلومات مسعود البارزاني تقف عند هذا الحد في سرد هذه

الواقعة ولا يعرف بالضبط لماذا لم يسفر اية نتيجة عن هذا الأجتماع.[41] يبدو أن الحكومة البريطانية ارادت استمالة الجانب الكوردي و تشجيعه على الاستمرار في حركته، لكي لا تتعرض مصالحه الى الخطر من قبل الحركة الكوردية. فقد أشار الى ذلك تقرير بريطاني مطول عن كيفية ادارة التعامل مع الحركة الكوردية و حماية المصالح البريطانية في العراق والمنطقة ومما جاء فيه ان ((النزاع الكوردي موضع اهتمام خاص بالنسبة لبريطانيا لوجود شركة النفط العراقية التي تساهم فيها كلآ من شركة نفط شيل .Shell Oil Co وشركة النفط البريطانية BP، والتي تمتلك 75 ,23% من أسهمها ولذلك فانها معرضة للهجوم من قبل الكورد)). و يبدو ان الحكومة البريطانية ارادت صرف نظر الاطماع العراقية عن الخليج العربي وعلى وجه الخصوص ارادت اشغال الجيش العراقي عن مهاجمة كويت ولهذا يلاحظ ما جاء في التقرير البريطاني ((هناك طرق اخرى يمكن من خلالها التعامل مع التمرد الكوردي بقدر ما يتعلق الامر بمصالح حكومة صاحبة الجلالة. إذ أن نشر الجيش العراقي في كوردستان من شانه ان يعمل على تخفيض قدرات العراق على مهاجمة الكويت او اي مكان اخر في الخليج))[42].

استمرت قيادة الحركة الكوردية في طلب الدعم المادي والمعنوي من الحكومة البريطانية ، ففي 15 كانون الثاني 1966 كرر ملا مصطفى طلبه في رسالة الى رئيس وزراء البريطاني بغية دعم القضية الكوردية في كوردستان العراق وجاء فيها ((اناشد سعادتكم ان تمتنعوا عن تزويد الحكومة العراقية بالسلاح و ان تسعفوا الشعب الكردي المنكوب بهذه الحرب و ان تستخدموا نفوذكم الواسع و مساعيكم الحميدة لحل القضية الكردية بالطرق السلمية و على اساس اقرار و تحقيق الحقوق القومية المشروعة لشعبنا)) [43] .

ثالثآ: بريطانيا والموقف تجاه أتفاقية 11 أذار 1970 واتفاقية الجزائر 1975:

قام حزب البعث في 17 تموز 1968 ، بالتعاون مع ضباط في القصر الجمهوري، بأنقلاب عسكري استولى على اثره على السلطة، وعين مجلس قيادة الثورة (الذي تشكل بعد الأنقلاب) أحمد حسن البكر رئيسآ للجمهورية وصدام حسين نائبآ له، وتمكن البعثيون بعد مضي أسبوعين من فرض سيطرتهم الكاملة على الحكومة وأقصوا ضباط القصر الجمهوري الذين سبق وأن تعاونوا معهم في إنقلاب 17 تموز 1968 وهما عبدالرزاق نايف وأبراهيم داوود في 31 تموز 1968. وعلى الرغم من ان القادة الجدد وعدوا قادة الحركة الكوردية في البداية بحل المسألة الكوردية حلآ سلميآ يرضي طموحات الشعب الكوردي[44]. الا ان موقفهم تغير بعد أن تمت لهم السيطرة واحكموا قبضتهم على الحكم ، فساروا على نهج الحكومات العراقية السابقة في استخدام القوة العسكرية و قد بدأوا القتال فعليآ منذ شهر شباط 1969 وسادت المعارك جميع الجبهات حتى نهاية عام 1969.[45] خلال تلك العمليات العسكرية لجأت الحركة الكوردية الى ضرب المصالح البريطانية في العراق عبر الهجوم على المنشأت النفطية في بابا كوركور في كركوك في 2 أذار 1969 ، كما اتصلت قيادة الحركة الكوردية بشركة النفط البريطانية BP [46] () لإعلامها بأن هذه ماهي الا بداية لما يمكن ان يحدث في المستقبل، وان ذلك النفط هو ملك الشعب الكوردي و تُستخدم عوائده للفتك بارواح أبنائه لذا ((...عليكم أن تفكروا جدياً الان بإيصال حقوقنا من عائدات النفط)).[47] و قد قرر المقر الرئيسي للشركة في لندن الأتصال مباشرة بالحركة الكوردية، لهذا ارسلت الشركة اللورد جون رايموند غودلي كيلبراكن [48] John Raymond Godley Kilbracken برفقة شخص أخر من أجل التفاهم مع قادة الحركة الكوردية و وضع برنامج مستقبلي للعلاقة بين الطرفين، كما ألمح وفد الشركة الى أمكانية تقديم معونات مادية للحركة الكوردية، إلا أن الشركة راوغت ولم تقدم اي دعم مادي.[49] .

يدعي تقرير بريطاني أن الحكومة البريطانية مارست ضغوطآ، كما فعل الأتحاد السوفيتي، على الحكومة العراقية وقادة الحركة الكوردية من اجل التوصل الى تسوية وحل سلمي دائم للمشكلة الكوردية في العراق، إلا أن التقرير لا يوضح بشكل دقيق كيف مارست بريطانيا ضغوطها ، إلا أنه يبدو ان تعرض المنشأت النفطية في كركوك للهجمات من قبل الحركة الكوردية دفعتها للعب دور فعال لا يقل عن تأثير الأتحاد السوفيتي لكي يتوصل الطرفان الى اتفاقية 11 أذار 1970،[50]

على الرغم من التأييد البريطاني لتوقيع أتفاقية 11 أذار 1970، إلا بريطانيا شعرت بالقلق من نتائج الأتفاقية فيما يخص الدور النشط الذي أصبح يلعبه الأتحاد السوفيتي في العراق، و أعتبرت ان الأتفاقية الكوردية –العراقية هي تطور خطير جداً وتزيد من التهديدات العراقية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية، و أن أحدى إفرازات الأتفاقية ستكون زيادة موارد وقدرات العراق الأقتصادية والذي سيدفعها لتهديد الدول الصغيرة في الخليج، وحسب هيئة الأذاعة البريطانية BBC فأن العراق سوف ينشر 20 الف جندي لأستخدامهم في الخليج [51]. هذه المخاوف أكدها تقرير بريطاني ذكر أن ((الحل النهائي للنزاع الكوردي سوف يجعل النظام العراقي قادراً على إعادة نشر قواته في مناطق اخرى وتشجعهم على الدخول في مغامرات خارجية في منطقة الخليج)) [52].

كانت الحكومة البريطانية قد اعلنت في 16 كانون الثاني 1968 انها ستنهي التزاماتها التعاهدية مع مشيخات الخليج العربي و تنسحب من المنطقة في اواخر 1971 . و كان لهذا القرار و تنفيذه اثر كبير في حدوث تحولات سياسية و استراتيجية مهمة في المنطقة ، ومن بينها بروز الدور الايراني في المنطقة بدعم امريكي من جهة ، وتزايد الوجود والنفوذ السوفيتي في العراق، و خصوصاً بعد معاهدة الصداقة و التعاون بين العراق و الاتحاد السوفيتي في 9 نيسان 1972 ، وتبع ذلك بوقت قصير قرار تأميم النفط العراقي في الاول من حزيران 1972 . و قد اثارت هذه التطورات المخاوف من احتمال تعرض المصالح الغربية في المنطقة الى الخطر، كما ان هذا الوضع اثار مخاوف ايران ايضاً .[53] حيث أن تصاعد النشاط السوفيتي في العراق أثار المخاوف الأيرانية. من جهة اخرى تزايدت الدعوات من داخل الحركة الكوردية الداعية الى التعاون بأي ثمن مع ايران والغرب وأمريكا على وجه التحديد، بالمحصلة تم تبني الحركة الكوردية من قبل ايران وألولايات المتحدة الأمريكية وقدمت لها مساعدات مالية وعسكرية، الى جانب ذلك قدمت بريطانيا مساعدات مالية إنسانية الطابع قدرت بربع مليون باون أسترليني للحركة الكوردية.[54]

يبدو أن تلك المساعدات الأنسانية القليلة التي قدمت من قبل الحكومة البريطانية جاءت إثر الضغوط المتكررة التي مارسها مجموعة من أعضاء مجلس العموم البريطاني، و قد اقدم هؤلاء على تأسيس جمعية الصداقة الكوردية – البريطانية من أعضاء البرلمان البريطاني والذين كانوا يعملون الى جانب منظمات أنسانية اخرى وادوا دوراً أنسانية وداعائياً فعالاً في بريطانيا فيما يخص القضية الكوردية [55] . وهذا ما لاحظته السفارة الأمريكية في لندن حيث أشارت الى أن هناك جماعة ضغط لوبي Lobby كوردي، في نمو مطرد داخل الحكومة البريطانية، وأن ما يؤرق وزارة الخارجية البريطانية هو وجود عدد كثير من المنظمات البريطانية التي تقدم على زيارة كوردستان وبالتالي تقوم بالدعاية للكورد وتتحدث عن معاناتهم ،وتطالب الحكومة البريطانية بالعمل أكثر من أجل الكورد. [56]

كانت القضية الكوردية في العراق تشكل، من وجهة النظر البريطانية، إحدى القضايا المهمة و كانت تؤرق بال الساسة في لندن، و غدت ذات تأثير مزدوج على المصالح البريطانية في المنطقة، و كانت الحكومة البريطانية ترى أيجاد حل سلمي دائم للقضية الكوردية في العراق لكي لا يتمكن الأتحاد السوفيتي التدخل من خلالها وزيادة نفوذه في المنطقة و رأت من جانب أخر ان اي تطور بخصوص الحقوق القومية الكوردية في كوردستان العراق، سيثير الشعب الكوردي في الأجزاء الأخرى وهذا أيضاً سيفتح منافذ عديدة لتمرير النفوذ السوفيتي الى كل من أيران وتركيا حليفتا الغرب. [57]

ومع ترحيب و تأييد بريطانيا لاتفاقية 11 أذار 1970 ، الا انها توجست من عدم احراز التقدم المطلوب في تنفيذها ، واذا انتهت المدة المتعلقة بتنفيذ هذه الأتفاقية ((يمكن أن يندلع القتال مرة أخرى ويكون هذه المرة أكثر عنفاً... وبالنسبة لبريطانيا فأن السلام في كوردستان سوف يعمل على ازالة التهديد المحتمل لتجهيز النفط من شمال العراق)) . [58]

أندلع القتال فعلاً بين الحكومة العراقية والحركة الكوردية في ربيع 1974 لعدم تحقيق البنود المتفقة عليها في أتفاقية 11 أذار 1970 . وكانت تطورات عديدة قد حدثت خلال اربع سنوات على المستوى الداخلي ادت الى فقدان الثقة بين القيادة

الكردية و الحكومة العراقية ، ومن جهة اخرى تغير ميزان القوى لصالح الحكومة العراقية [59] مع أستمرار المعارك بين الجانبين وإحراز الجيش العراقي بعض الأنتصارات التي مكنت الحكومة العراقية من السيطرة على العديد من الأراضي. مع أن هذا كان موضع أرتياح لدى الحكومة البريطانية لأن ذلك سيؤدي الى تقليل وإزالة مخاطر تهديد مصالحها النفطية في كركوك، إلا أن الحكومة البريطانية أبدت خشيتها من أن محاولة قمع وتهميش الشعب الكوردي لن يعود بالفائدة على الحكومة العراقية، إنما الحل السياسي مع الجانب الكوردي ((...أو إجبار الحركة الكوردية على القبول بالهدنة وتحييد سيطرتهم وحصرهم في المناطق الجبلية سيكون أفضل...)) .[60]

في 6 أذار 1975 وقعت أتفاقية (تسوية الخلافات الحدودية) بين الحكومة العراقية والأيرانية في الجزائر خلال إجتماعات الدول المصدرة للنفط (منظمة أوبك)، هذه الأتفاقية التي وجهت ضربة موجعة للحركة الكوردية وأجبرت قيادتها على وضع نهاية للحركة الكوردية المسلحة ضد الحكومة العراقية، فقد كانت احدى اهم شروط الاتفاقية المذكورة المعروفة ب(أتفاقية الجزائر) أن تمتنع الحكومة الأيرانية عن تقديم المساعدات للحركة الكوردية وتغلق حدودها في وجهها[61].

رحبت الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطاني بأتفاقية 6 أذار 1975، لأنها رأت أن هذه الأتفاقية ستجلب السلام الى المنطقة، كما أن ذلك سيؤدي الى تحسين العلاقات البريطانية – العراقية في مجالات عديدة.[62] إستناد على موقف الحكومة البريطانية، راسل عدد من أعضاء المجلس العموم البريطاني أمثال العضوة بام كوفيلد Pam Goffields و العضو أيان كرسيت I. Grist الذين دعوا الحكومة البريطانية من خلال وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث فون روي هانسلي الى الوقوف ضد أتفاقية المذكورة، وانتقد النائبان موقف الحكومة البريطانية المؤيد لأتفاقية الجزائر التي نتجت عنها الكوارث بالشعب الكوردي، كما أشار النائبان على إنه يجب العمل مع الحركة الكوردية لكي تتمكن من أيصال صوت الشعب الكوردي وقضيته الأساسية فيما يتعلق بحقوقه القومية الى العالم أجمع . كما أبدى النائبان قلقهما الشديد حول وضع الشعب الكوردي السياسي ومعاناتهم الانسانية في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يرزحون تحت وطأتها عقب أتفاقية الجزائر ونهاية الحركة الكوردية المسلحة جراء سياسات الحكومة العراقية الغير عادلة والتعسفية تجاه الكورد في العراق. إلا أن وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث أجاب العضوين في تعبير عن موقف الحكومة البريطانية بما يلي ((لا أستطيع أن أقبل بان الحكومة البريطانية الحالية تتحمل أية مسؤولية للوضع الحالي في شمال العراق، على الرغم من ان حكومة صاحبة الجلالة والحكومة العراقية في إعلانهما لعام 1922 أعترفوا بحق الكورد بقدر معين من الحكم الذاتي ...)) [63]، وعلى الرغم من أن الوزير البريطاني أبدى قلق الحكومة البريطانية الأنساني لمعاناة الشعب الكوردي إلا انه ذكر ((ولكن هناك قيود قاسية و صارمة لما يمكن ان نقوم به أو سنقوم به ... ولا أعتقد بأن أي عمل من قبلنا سوف يعمل على تحسين الوضع في هذه المنطقة ... بل إن أي عمل للحكومة سوف يؤدي الى فشل تحسين الوضع في شمال البلاد ولكن في الوقت نفسه أيضآ سيؤدي الى إضعاف العلاقات الأنكلو – العراقية)) [64] . كما راسلت عضوة مجلس العموم بام كوفيلد وزارة الخارجية البريطانية كي تتدخل في معالجة ((المأزق الكوردي)) على حد تعبير العضوة وتحاول تحسين أوضاع الشعب الكوردي في ظل الظروف المأساوية التي يرزحون تحت وطاتها لأنهم أصبحوا ضحايا الأتفاق العراقي الأيراني، و طالبت بام كوفيلد الحكومة البريطانية بالتدخل والعمل ما أمكنها للتخفيف من معاناة الشعب الكوردي. إلا أن وزارة الخارجية أكدت أن هذه المقضية تعد من قبل الحكومة البريطانية شأنآ عراقيآ داخليآ، وإن أي تدخل بريطاني في هذه المسألة سينتج عنه ضررآ مؤثرآ بالعلاقات البريطانية – العراقية ، وهذا ما تحاول الحكومة البريطانية تفاديه بجميع السبل،وتعمل من أجل تحسين العلاقات بين الجانبين التي بدات تبنى في المدة الأخيرة [65]

يتبين لنا مما سبق ان الحكومة البريطانية حرصت على ان تنأى بنفسها عن الحركة الكوردية في العراق معتبرة ذلك ((شأنآ داخليآ عراقيآ)) ، ولكنها لم تكن غير مهتمة بالموضوع لانها كانت قلقة بشأنه من ناحيتين ، الأولى احتمال تأثير الصراع

بين الحركة الكوردية و الحكومة العراقية على المصالح النفطية البريطانية في المنطقة ، والثانية ، احتمال استغلال الاتحاد السوفيتي للمسألة لزيادة نفوذه في المنطقة . من جهة اخرى لم تتردد بريطانيا في التنسيق عسكريآ مع العراق في بعض الاحيان ، و عقد صفقات اسلحة مهمة لتزويد الجيش العراقي باسلحة فتاكة استخدمت في الحرب ضد الكورد . كما انها كانت حريصة جدآ في مسألة التعامل مع الحركة الكوردية لكي لا يسبب ذلك المشاكل لها مع الحكومة العراقية. وعلى اية حال كانت هناك مواقف اخرى من قبل مجموعة من اعضاء العموم البريطاني ، والمنظمات الانسانية التي وقفت ضد مبيعات الاسلحة البريطانية للعراق ، و عملت على تقديم الدعم الانساني للكورد

الخاتمة:

من خلال كتابة هذه الدراسة تم التوصل الى عدد من الأستنتاجات وهي :

1- إن وجود تيار يساري قوي داخل قيادة الحركة الكوردية أثر بصورة سلبية على جدية محاولات الحركة الكوردية لإيجاد نوع من إستحصال الدعم الغربي والبريطاني لقضية الكوردية في كوردستان العراق، حيث عمل تيار يساري داخل أروقة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقوة بغية ربطه بالمعسكر الأشتراكي ورافضآ كل محاولات الأتصال والتعامل مع المعسكر الغربي وتاتي في في مقدمتهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية.

2- بذلت القيادة الكوردية جهدآ منذ بداية الحركة الكوردية المسلحة 1961 من أجل نيل الدعم البريطاني، حيث حاولت جاهدآ من خلال السفارة البريطانية في بغداد أيصال صوتها الى الحكومة البريطانية، إلا أن تلك الجهود لم تستمر، إذ أنها عقب ذلك التاريخ لم تداوم على تلك الجهود وبنفس المستوى من الجدية وربما ذلك يرجع الى فقدانها الأمل بالحصول على مساندة الحكومة البريطانية، ولذا فإن الحركة الكوردية حاولت كسب أطراف دولية أخرى.

3- خلال 14سنة من عمر الحركة الكوردية المسلحة (1961 – 1975) ضد الحكومة العراقية ، لم يجري تغيير ملحوظ على السياسة البريطانية تجاه القضية الكوردية في العراق، رغم تقلبات السياسية العديدة التي شهدتها الساحة السياسية في العراق طوال هذه المدة، كما إن العلاقات البريطانية – العراقية جرى عليها الكثير من التحولات، الا ان التعامل مع حكومة العراقية ظل المبدأ الرئيسية التي لم تنحرف عنه سياسات مختلف الحكومات البريطانية في علاقاتها مع هذا البلد

٤- عقب ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، كان الموقف البريطاني من القضية الكوردية في كوردستان العراق ، يطابق بشكلآ كبير موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الكوردية ، و كان هناك في بعض الأحيان تناسق بين الجانبين بخصوص القضية الكوردية في العرأق، ومثال على ذلك ما حدث خلال عملية (دجلة) من دعم بريطاني أمريكي للحكومة العراقية ضد الحركة الكوردية في العراق.

٥- إن وجود علاقات لقيادة الحركة الكوردية في العراق مع الاتحاد السوفيتي وعموم معسكر الأشتراكي، أثر بصورة على مدى إستجابة القوى الغربية للدعوات التي كانت ترسلها القيادةالكوردية لبناء علاقات مع الدول الغربية كبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

الهوامش:

1. للمزيد ينظر: غانم محمد الحفو وعبدالفتاح علي البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية خلال العهد الملكي، سبيريز،(دهوك–2005)، ص ص 109- 112.
2. مجموعة الكتاب من السوفيات، السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي1955-1965، ت: خيري حمادة، دار الكاتب العربي، (القاهرة-1968)، ص 133.
3. للمزيد ينظر : ميهفان محمد حسين رشيد البامرني، سياسة الأتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان الجنوبية 1945-1968، مؤسسة موكرياني، (اربيل – 2008)، ص ص 156 -169 .
4. ان تسمية حلف بغداد الذي تأسس في عام 1955 تغير الى حلف السنتو (منظمة المعاهدة المركزية C.E.NT.O) بعد خروج العراق منه في 24 أذار 1959. للمزيد من التفاصيل ينظر : ليث عبد الحسن

الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، منشورات مكتبة يقظة العربية، ط 2 ،(بغداد – 1981) ، ص ص 284 ، 290.

5. أسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، LANA PUBLICATION، (لندن – 1986)، ص ص250 – 252 .

6. المصدر نفسه. ص 252. لقد كان صدور القانون رقم (80) لسنة 1961 خاتمة ثلاثة اعوام من المباحثات العقيمة بين الحكومة العراقية و شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق و قد وضع هذا القانون مبدأ جديدآ في العلاقات بين شركات النفط والحكومة العراقية. والذي حددت بموجبه مناطق الاستثمار لشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق، وفق جدول ملحق بالقانون انتزعت بموجبه 5 ، 99 % الأراضي الممنوحة للشركات الاجنبية غير المستثمرة ، وتم تثبيت حق العراق في السيادة على اراضيه وهو ما كانت تخشاه الشركات الاحتكارية ، واتاحت الفرصة امام الحكومة العراقية لأن تعقد اتفاقيات جديدة مع شركات اخرى لاستثمار الاراضي غير المستثمرة والمنزوعة من الشركات الاجنبية .بالاضافة الى أنشاء قطاع نفطي وطني تابع للحكومة العراقية. للمزيد من التفاصيل ينظر : ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ص 273 – 278.

7. مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية الكردوثورة 14 تموز 1958- ايلول 1961، (كوردستان – 1995)، ص ص 132 – 133، 137؛ للمزيد عن خلاف عبدالكريم القاسم مع القيادة الحركة الكوردية ينظر: ميفان عارف بادي، الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان العراق 1958 – 1963، سبيريز، (دهوك -2005)، ص ص 83 – 90 .

8. همفري تريفيليان 1905- 1985 عقب تخرجه من جامعة كامبريدج ، خدم في السلك المدني لدى السلطات البريطانية في الهند حتى استقلال الهند 1947، ثم نقل الى السلك الدبلوماسي وتقلد العديد من المناصب الدبلوماسية الرئيسية فكان خلال أعوام 1953- 1955 القائم بالأعمال البريطانية في الصين، ثم سفيراً في مصر خلال أعوام 1955 – 1956، عقب ذلك عين سفيراً لدى العراق أعوام 1958- 1961، وسفيراً في الأتحاد السوفيتي اعوام 1962- 1965 . ثم مفوضاً سامي في اليمن عام 1968 . وفي العام نفسه صار عضواً في مجلس اللوردات ومنح لقب البارون لقاء خدماته.

Michael T. Thornhill, Alternatives to Nasser: Humphrey Trevelyan Ambassador to Egypt, contemporary British History, volume 13,1999. , pp 11-28

9. للمزيد ينظر : وليد حمدي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ، (لندن – 1991)، ص 273- 281.

10. أسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، ص 400.

11. Humphrey Trevelyan, The Middle East in Revolution .Macmillan (London-1970).pp 192 , 202- 203.

12. Ibid. p 202 – 203 .

13. قحطان أحمد الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958-8 شباط 1963، مكتبة مدبولي،(القاهرة – 2008)، ص 308؛ أسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، ص400.

14. اقدم مسلحون من الحركة الكوردية في آب 1962 على تفجير انبوب نفط قرب كركوك ، وفي 10 تشرين الاول من عام نفسه هاجمت مجموعة مسلحة قوامها 500 شخص من حركة الكوردية حقول شركة النفط العراقية قرب عين زالة و استطاعت التسلل الى الداخل و اختطفت دي . سي . دانكورث ، نائب المشرف الرئيسي على الحقول في هذه المنطقة .كما تعرض جي . جوسلنغ الخبير الجيولوجي العامل في شركة النفط العراقية الى الاختطاف من قبل الكورد، حين كان في مهمة مسح المناطق قرب كركوك. للمزيد ينظر: عثمان علي، الكورد في الوثائق البريطاني، ص ص 519 – 522 .

15. Humphrey Trevelyan, Op .Cit , p. 192

16. للمزيد ينظر: سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق عهد عبد السلام عارف شباط 1963-نيسان 1966، دار المرتضى، (بغداد – 2009)، ص 23- 31؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، منشورات الثقافة الجديدة، (دمشق – 2003)، ص ص 522 – 526.

17. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، (قم – 1992)، ص 296؛ عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب ...، ص 519.

18. للمزيد ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 – 1975، (اربيل – 2002)، ج 3، ص ص81 – 95.

19. للمزيد ينظر : حامد البياتي، الأنقلاب الدامي، ط 2، (لندن – 2000)، ص ص 56 -57 .

20. لمزيد ينظر: جليلي جليل واخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ت: عبدي حاجي، ط 2، دار اراس– دار الفارابي، (اربيل -2013)، ص ص371 – 372؛ شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق 8 شباط2963 – 17 تموز 1968، سبيريز، (دهوك-2006)، ص ص 121- 129

21. شاكرو خدو محوى، المسألة الكوردية في العراق المعاصر، ت : عبدي حاجي ، سبيريز، (دهوك – 2008)، ص ص 276 – 277.

22. عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية ، ت : سعاد محمد خضر ، مؤسسة ذين، (سليمانية – 2002)، ص ص 264، 266- 267 .

23. نقلاً عن : كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1958-1964، (سليمانية – 2004)، ص 241.

24. للمزيد ينظر: شاكرو خدو محوى، المصدر السابق، ص279؛ كاوس قفطان، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1958-1964 ، ص 242.

25. للمزيد ينظر: شاكرو خدو محوى، المسألة الكوردية في العراق المعاصر، ص ص 278- 279 .

26. أكد جلال الطالباني انه في زيارته الى الأتحاد السوفيتي في تموز عام 1963 التقى خلاله بالمسؤولين السوفيتين والذين أبدوا كامل أستعدادهم لتزويد الحركة الكوردية بما تحتاجه من الأسلحة و الدعم اللوجستي، كما إن جلال الطالباني زار عقب ذلك جمهورية جيكوسلوفاكيا الأشتراكية ، و ذكر له المسؤولون هناك بأنهم سيدعمون الكورد بما يطلبونه منهم، وذكروا له ما نصه ((أنقلوا وأحملوا ما تقدرون على نقله من الأسلحة الى أراضيكم)) ، إلا أن جلال طالباني أشار إن الحدود الدولية وبالأخص مع تركيا وأيران كانت العقبة الرئيسية في تحقيق ذلك .مقابلة شخصية مع السيد جلال الطالباني في 26 / 2/ 2005.

27. مقابلة شخصية مع السيد جلال الطالباني في ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٥ ؛ للمزيد ينظر : ميهفان محمد حسين رشيد البامرني، سياسة الأتحاد السوفيتي تجاه الحركة القومية الكوردية التحررية في كوردستان الحنوبية ١٩٤٥ – ١٩٦٨ ، ص ص237- 255.

28. أحمد فوزي، عبد السلام عارف سيرته محاكمته مصرعه ، دار العروبة، (بغداد – 1989)، ص 36.

29. للمزيد ينظر:سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكوردية، ص 109- 118؛ شيرزاد زكريا محمد، الحركة القومية الكوردية في كوردستان العراق، ص ص 199- 252.

30. للمزيد ينظر نص التقرير: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 – 1975، ج 3، ص ص 156-157، هامش 1.

31. 7 April 1965 Office EQ 162/3 FO 371/1890893 From Department Eastern to Foreign

32. EQ 162/3 FO 371/1890893 From Department Eastern to Foreign Office 31 March 1965

33. EQ 162/3 FO 371/180839 from British Embassy (Baghdad) to Foreign Office. 5 Apri1965.

34. EQ 162/3 FO 371//180839 from P. Gradock Eastern Department to Foreign Office 13 April 1965

35. EQ 162/3 FO 371/180839 From Permanent Under Secretary MR Thomson to Eastern Department 21 May 1965

36. EQ 162/ 3 FO 371/180839 From W. Morris Foreign State to Eastern Department 21 May 1965

37. **كما تولى هارولد ويلسون رئاسة وزارة الحكومة البريطانية للمرة الثانية بين سنوات (1974– 1976). للمزيد من التفاصيل ينظر في:**

Steven Fielding , Harold Wilson : 50 the anniversary of the 1964 government, Journal British Politics Review , Volume 9 , No. 3 , Summer, pp 2-4.

38. NBR 1/2 FCO 51/191 The Kurdish Problem In Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971

39. 180814.22 July 1965 /FO 371

40. **للمزيد ينظر نص الرسالة : مەزهەر، كورد و كوردستان لە بەلگەنامە نهصينيەكانى حكومەتى بەريتانيادا، چ 2، بنگەى ژين وسەندیكاى روژنامەنووسانى كوردستان، (لوبنان–2009)، ب 2، ل ل 722 – 723.**

41. **للمزيد ينظر في: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول١٩٦١– ١٩٧٥، ص ١٦٧.**

42. NBR 1/2FCO 51/191 the Kurdish Problem in Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971.

43. **للمزيد ينظر نص الرسالة : كەمال مەزهەر، كورد و كوردستان لە بەلگەنامە نهێنيەكانى حكومەتى بەريتانيادا، ب 2، ل ل 484– 485 ، 715**

44. للمزيد ينظر في: م . س . لازاريف وأخرون، تاريخ كوردستان، ت: عبدي حاجي، دار سبيريز، (دهوك – 2006)، ص ص304 -305 .

45. للمزيد ينظر نص التقرير في : مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 – 1975، ص 205.

46. كانت شركة نفط العراق IPC عبارة عن أئتلاف من شركات النفط الغربية التي أحتكرت جميع عمليات الانتاج في العراق من بداية

صناعة النفط في العراق واستمرت السيطرة على الانتاج حتى التأميم في الأول من حزيران ١٩٧٢. وكانت شركة النفط البريطانية British Petroleum ، تمتلك 75 ,2٣ ٪ من أمتياز إستغلال نفط حقول كركوك، و كانت الشركة المذكورة تحت سيطرة المباشر ة من قبل الحكومة البريطانية . للمزيد من التفاصيل ينظر في: محمد سليمان حسين، نحو تأميم النفط العراقي، دار الطليعة ،(بيروت – 1967)، ص ص 83 – 104 .

47. للمزيد ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول 1961 – 1975، ص 205.

48. وهو اللورد و الصحفي البريطاني الأيرلندي المعروف الذي عمل لسنوات عديدة في الكثير من الصحف البريطانية مثل (Daily Mirror) خلال السنوات ١٩٤٧- ١٩٤٩، وصحيفة Sunday (Express) خلال سنوات 1949- 1951، ثم عمل بعد ذلك كصحفي و مصور مستقل الى سنة 1996، كما أصبح عضواً في البرلمان البريطاني عن الحزب العمال البريطاني في سنة 1966، و زار كوردستان حيث عرف بحبه ودعمه للشعب الكوردي، وأنتمى الى جمعية الصداقة الكوردية – البريطانية التي تأسست سنة 1975 كعضو لمدة 15 سنة، توفي في شهر أب من سنة 2006. كةمال مةزهةر، كورد و كوردستان لة بةلطةنامة نهيَنيةكاني حكومةتي بةريتانيادا، ض 2، بنطةي ذين وسةندىكاي روذنامةنووساني كوردستان، (لوبنان-2009)، ب 2، ل 510، بةروايز 266.

49. للمزيد ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول١٩٦١- ١٩٧٥، ص 211.

50. NBR 1/2 FCO 17/1236 Special report from H.M Diplomatic service to Near Eastern Department 13March 1970.

في تاريخ 11 أذار 1970 وبعد مفاوضات طويلة وبناءة بين وفود الحكومة العراقية والحركة الكوردية تم التوصل الى إتفاقية تتضمن أسس سلمي وديمقراطي للقضية الكوردية في العراق .و بقيت حجر اساس لدى الكورد لأية علاقات مستقبلية مع الحكومات العراقية، وكان أهم ما ورد في الاتفاقية إقرار منح الحكم الذاتي للشعب الكوردي في كوردستان العراق ، و جعل اللغة الكوردية اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية في المناطق ذات الغالبية الكوردية، وتكون اللغة الكوردية لغة التعليم في مناطق الحكم الذاتي، و اعطاء ضمانات دستورية للحقوق القومية والثقافية والادارية الشعب الكوردي، الى جانب مشاركتهم الفعلية في الحكومة المركزية ببغداد، و الواقع ان الاتفاقية كانت من السعة بحيث اثارت مخاوف تأكدت فيما بعد من ان تنفيذها سيكون فوق مستوى النضج السياسي للاطراف الموكلة بتنفيذ الاتفاقية ، ولهذا بعد اربع سنوات من تاريخ الاتفاقية لم تنفذ وكانت النتيجة عودة الاقتتال بين الجانبين . للمزيد عن أتفاقية 11 اذار 1970 ينظر: شاكرو خدو محوى، المسألة الكوردية في العراق المعاصر، ص 364 – 377؛ مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول١٩٦١- ١٩٧٥، ص ص 241 – 279 ؛ سعد ناجي جواد ، العراق و المسألة الكردية 1958 – 1970 ، (لندن – 1990) ، ص ص 204 – 205

51. للمزيد ينظر: عزيز حسن عزيز بارزاني، الولايات المتحدة الأمريكية والمسألة الكوردية في العراق 1961-1975، أطروحة دكتوراه، كلية الأداب ، جامعة صلاح الدين، (اربيل -2008)، ص ص 92 – 96.

52. NBR 1/2 FCO 51/191 the Kurdish Problem in Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971 .

53. للمزيد ينظر: نازناز محەمەد عەبدولقادر، سياسەتی ئيران بەرامبەر بزووتنەوەی رزكاريخوازی نەتەوەی كورد لە كوردستانی عيراقدا 1961– 1975، ئاراس، (هەولير– 2008)، ل ل 184 – 186.

54. للمزيد ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول١٩٦١– ١٩٧٥، ص ٣٩٥–٣٩٦ " الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق، طريق الحركة التحررية الكوردية، (د.م – د. ت)، ص ص 75– 76.

55. .FCO 8/2308 Centre of For Human Rights and Responsibilities 1974 November 19 NBR 1/2

i.NBR 1/2 FCO 8/2308 Report from Middle East Department 29 November 1974

56. وريا رەحمانی، شورشی ئەيلوول، لە بەلكەنامە نهێنييەكانی ئەمريكادا، ئەنديشە، (سليمانی – 2012)، ل 604.

57. NBR 1/2 FCO 51/191 the Kurdish Problem in Iraq 1963-1971 Research Department Memorandum 6 December 1971.

58. Ibid.

59. للمزيد ينظر: مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكوردية أيلول١٩٦١– ١٩٧٥، ص 322– 333؛ نازناز محەمەد عەبدولقادر، سياسەتی ئيران بەرامبەربزووتنەوەی رزكاريخوازی نەتەوەی كورد ...، ل ل 202 – 212.

60. وريا رەحمانی، شورشی ئەيلوول لەبەلكەنامە نهێنييەكانی ئەمريكادا، ل 93.

61. للمزيد ينظر: عيسى بزمان ، نهێنی يەكانی بەستنی پەيمانی بەستنی 1975 – ئەلجەزاير، و: ناسر ئيبراهيمی، بنكەی چاپەمەنی روز، (سويد 1997)؛ مسعود البارزاني، البارزاني

والحركة التحررية الكوردية أيلول١٩٦١- ١٩٧٥، ص ص 345- 350.

62. NBR 1/2 FCO 8/2536 From Minster Of State to Grist Esq. MP House of Commons 18 March 1975 .

63. NBR 1/2 FCO 8/2535 letter from minister of stat to I. Grist Esq. MP House of common Date 18 March 1975.

64. Ibid.

65. Ibid

هەلویستێ بەریتانی ژ کێشا کوردی ل ئیراقێ دنافبەرا سالێن (1961 – 1975)

کورتیا لێکولینێ:

بزافا کوردی ل کوردستانا ئیراقێ دناڤبەرا سالێن (1961 – 1975) تایبەتمەندیا خو د مێژووی کوردی هەڤچەرخ هەیە. ژ ئەگەرێ بەردەوام بوونا شورەشێ بو ماوەێ 14 سالا دا ، د ڤی ماوەی دا گەلەك گوهورینن سیاسی ل ئیراقێ پەیدابوون ، لێ سەرەرای وێ چەندێ بزاڤا کوردی بەردەوام داکوکی لسە ر بدەستفەئینانا مافێن کوردان ل ئیراقێ دکر . لەورا بزاڤا کوردی ل کوردستانا ئیراقێ جهێ بالکێشیا دەولەتصن خودان بەرژەوەندی بوون ل ئیراقێ و روژهەلاتا ناڤین. و یا ئاشکەرا بەریتانیا گەلەك پەیوەندیێن بهێز هەبوون دگەل دەولەتێن ناوچێ وبتایبەت ل کەندواێ عەرەبی . هەروەسا بەریتانیا میژوویەکا داکیرکرنێ وفەرمانرەوایێ ل ئیراقێ هەبوو. و دهەمان دەمدا کاریگەریا مەزن لسەر جارەنووسێ کوردان بشێوەیەکێ گشتی کر ، وتایبەت ل کوردستانا ئیراقێ ژبەر کارتیکرنا وێ یا مەزن لسەردەمێ پاشایەتی یە ل ئیراقێ.

پشتی سەرهلدانا شورەشا 14 تیرمەھ 1958 ل ئیراقص، دەستهەلاتداریا بەریتانی ل ئیراقص نەما دگەل دامەزراندنا سیستمص کومارێ ل ئیراقص. و نە دانپیدانا سەرکردصن نویص ئیراقی ب مافصن نەتەوەص کورد، ونە گەهشتنا وان دگەل بزاڤا کوردص ب چارسەریا کصشا کوردص ب رصکا دان وستاندنص و ئاشتی یە ، بزاڤا کوردی یا جەکدارص سەرهەلدا ل 11 ئیلونص 1961. ولڤصرص مەلا مستەفا بارزانی هەوەلدانصن زور ژ بو بدەستفەئینانا پالبشتیا حکومەتا بەریتانی ئەنجامدان، جونکە وەك دیاربوی پەیوەندیصن بەریتانیا دگەل حکومەتا ئیراقی د ئاستەکص لاوازدا بوون. هەروەسا عەبدوەلکەریم قاسمی دگەل دسبصکرنا بزاڤا کوردی یا جەکداری ل 1961 دا دیارکرن بەریتانیا بصشتەفانیا وپالبشتیا بزاڤا کوردی دکەتن ، لص هیچ بەلگە نەبون ڤص بوجوونص بشت راست بکەن. و ئەڤ چەندە بو مصڕوویا داکیرکرنص بەریتانی وهەبوونا دەستهەلاتداریا بەریتانیا کاریگەر ل سەردەمص فەرمانراوەیا پاشایەتی ل ئیراقص دزفریتن.

حکومەتا بەریتانی هەردەم داخازدکر پەیوەندیصن وص بهصزبن دگەل حکومەتیصن ئیراقی ژ بو پاراستنا بەرژوەندیصن خو یصن ئابوورص وتایبەت یصن گرصدای ب گازا ئیراقی ڤە، لەورا سیاسەتمەدارصن بەریتانیا هەوەلدا پەیوەندیصن خو بهصزبکەن دگەل حکومەتصین ئیراقی ، وژبەر ڤص جەندص جاران یارمەتیا سەربازی ئیراقص دا ژ بوو ژناڤبرنا بزاڤا جەکداریا کوردی. لص ئەڤ جەندە نەبوو رصگر بو سیاسەتمەدارصن بەریتانی ژ بو بکارئینانا بزاڤا کوردی ژ پصخەمەت پاراستنا بەرژەوەندیصن خو ئابووری ل ئیراقص و بتایبەت پشکا کومبانیصن بەریتانی ل ئیراقص ، ژ لایەکص دیڤە پەیدابوونا ئاشتیص ل ئیراقص وچارسەریا کصشا کوردی دص حکومەتا ئیراقص بهصز کەتن ژ لایص ئابووری وسەربازی ڤە ، لەورا ئیراق دص بیتە مەترسی لسەر بەرژەوەندی و دەستهەلاتدرایا بەریتانی ل کەنداوص عەرەبی. ولڤیرە دیاربیتن کصشا کوردی ل کوردستانا ئیراقص بو بەریتانیا کاریگەیا دوو لایەنص هەبوو لسەر بەرژەوەندیا بەریتانی ل ئیراقص و ناوچا روژهەلاتا ناڤین .

BRITAIN'S POSITION TOWARDS KURDISH ISSUE IN IRAQ 1961-1975

Abstract

The Kurdish Army movement in Iraqi Kurdistan during 1961- 1975 has an especially importance in contemporary history, because of their fighting against a successive Iraqi government for fourteen years to gain the national rights of the Kurds in Iraq. And because of the Kurd's struggle against the Iraqi Government, they attracted the attention of the countries that have interests in Iraq, and thus the Kurds got a great influence in the international policy as general and for the British policy towards the middle east in general and especially in Iraq, with consideration of the British role and their historical presence in Iraq. In addition, the influence of the British policy to the fate of the Kurds in the Middle East after the second war and especially to the Iraqi Kurdistan during the Monarchy ruling Iraq .

After the revolution of July 14 – 1958 in Iraq, the British lost their influence with the fall of the monarchy in Iraq and the announcement of the Republic of Iraq, as a result of the denial by the new system in Iraq to the national rights of the Kurds in Iraq and also for not reaching to a peaceful solution to the Kurds issue in Iraq. The Kurdish Army movement erupted in September in 11- 1961 by Mullah Mustapha Barzani and he tried to gain the support of the British political and material and as a result of the deteriorate of its relationship with Abdulkarim Qasim, Iraq as has always been accused Britain of providing financial support for the Kurdish movement in Iraq without any giving any evidence, perhaps this is due to the history of the occupation and the British Mandate in Iraq after the first world war. In addition with the big influence that British government has in the period of Monarchy.

But on the reality, the British policy was always preferred to deal with the Iraqi government to maintain their oil interest in Iraq, and always tried to avoid any obstacles or problems in order not to harm their relationship with the Iraqi government, but on the contrary , the British Government always tried to improve their relationship with the Iraq, and sometimes made her material and military aid to eliminate the Kurdish government, but this didn't them to exploit the Kurds in Iraq for their economics interests about petrol, in addition , they always afraid if Iraq had enjoyed internal peace it will give Iraqi Government ambitious to interfere to the Arabian Gulf. and this area is very important to the British`s interests. And this explains that the Kurdish army was the double effect for British policy in Iraq and in the Arabian Gulf .

So many calls from the Kurds leaders and even from within Britain to the British Government to provide political and material aid during this historical period to the Kurdish issue, the response by the British Government falls under this policy towards the Kurdish movement in Iraq.